الأمم المتحدة

A/58/286

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2003
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٤١ (ب) من القائمة المؤقتة*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الدولية إلى التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والتعاون معه

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة للقرار ٥٦/١٠٥، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويشير التقرير إلى الجهود التي تبذلها حاليا حكومات وشعوب أمريكا الوسطى من أجل استعادة وضعها الطبيعي بعد الدمار الذي خلّفته الكوارث الطبيعية والاستفادة من عملية التعمير بوصفها فرصة لتغيير مجتمعاتها ضمن إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وحفز المزيد من الدعم الدولي لجهودها الوطنية الرامية إلى جعل المنطقة منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على تعاون منظومة الأمم المتحدة مع بقية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل حفز التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

* A/58/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لإتاحة الوقت الضروري للجهات المعنية لاستعراضه والموافقة عليه على الوجه المطلوب.

250903 240903 03-47041 (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٥	٣
ثانيا –	الإطار الاقتصادي الكلي	٦-١٢	٤
ثالثا –	أنشطة التعاون	١٣-١٥	٦
رابعا –	السلام والحكم الديمقراطي	١٦-٢٧	٧
	ألف – دعم العمل على بناء توافق الآراء	١٦-٢٤	٧
	بـاء – تعزيز المؤسسات الديمقراطية	٢٥-٢٧	٩
خامسا –	التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٢٨-٥٧	١٠
	ألف – الضعف الاجتماعي والقضاء على الفقر	٢٨-٣٣	١٠
	بـاء – التنمية الزراعية	٣٤-٣٦	١٢
	جيم – الصحة والتغذية	٣٧-٤٤	١٣
	دال – المالية العامة والنمو الاقتصادي	٤٥-٤٦	١٥
	هـاء – البيئة والتنمية المستدامة	٤٧-٥٧	١٦
سادسا –	الاستنتاجات والتوصيات	٥٨-٥٩	١٩
	ألف – الاستنتاجات	٥٨	١٩
	بـاء – التوصيات	٥٩	١٩

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٨/٥٠ باء، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٦٩/٥٢ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٩٦/٥٤ هاء المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٠٥/٥٦ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويصف التقرير أنشطة التعاون الدولي التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠١. إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، دعما لما تبذله بلدان أمريكا الوسطى من جهود لتنفيذ تنمية مستدامة جديدة في المنطقة.

٢ – وقد أكدت الجمعية العامة، في القرار ١٢/٤٩ طاء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الحاجة الماسة لوضع وتنفيذ برنامج جديد للتعاون والمساعدة الدوليين في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية لصالح أمريكا الوسطى، استنادا إلى الأولويات المقررة في إعلان الالتزامات الذي اعتمدته لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى وفي التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى.

٣ – وفي القرار ٥٨/٥٠ باء، أكدت الجمعية العامة أهمية دعم وتعزيز البرنامج الجديد لتقديم التعاون والمساعدة الدوليين إلى أمريكا الوسطى، وكررت التأكيد أن حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تسبب التوترات والصراعات في المجتمع، هو وحده الكفيل بتجنب حدوث نكوص فيما تحقق من إنجازات وضمان إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى.

٤ – وفي القرار ٩٦/٥٤ هاء، أكدت الجمعية أهمية دعم وتعزيز الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من أوجه الضعف والكوارث في أمريكا الوسطى، الذي اعتمده رؤساء تلك البلدان في عام ١٩٩٩، ومشاريع وبرامج خطة السنوات الخمس لأمريكا الوسطى للحد من أوجه الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية ومن آثارها (انظر A/54/630، المرفق) ومبادرة إدخال النهج الجديد والمبتكر المتمثل في الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى. وسلمت أيضا بأهمية الأعمال التي يجري تنفيذها للتحضير لاجتماع الفريق الاستشاري لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بشأن الجوانب الإقليمية لتعمير أمريكا الوسطى الذي ستستضيفه حكومة إسبانيا في مدريد في عام ٢٠٠٠.

٥ – وفي القرار ١٠٥/٥٦، كررت الجمعية العامة تأكيد أهمية دعم وتعزيز الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للحد من أوجه الضعف والكوارث في أمريكا الوسطى، ومشاريع وبرامج الفترة الخمسية للحد من أوجه الضعف في مواجهة

الكوارث الطبيعية ومن آثارها في أمريكا الوسطى. ولاحظت الجهود والإنجازات المتعلقة بإزالة الألغام في أمريكا الوسطى، ولاحظت مع التقدير تنقيح برنامج التعاون دون الإقليمي في أمريكا الوسطى الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقدم المحرز في إنشاء ممر بيولوجي لأمريكا الوسطى. وشددت من جديد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تعاونه مع بلدان أمريكا الوسطى وتقديم المساعدة إليها من أجل دعم تحقيق التنمية المستدامة وتوطيد السلام والحرية والديمقراطية في المنطقة، وطلبت إلى الأجهزة والمنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مواصلة تقديم الدعم اللازم لبلوغ أهداف برنامج التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، بما فيها الأهداف التي يجري السعي إلى تحقيقها في إطار الفترة الخمسية للحد من أوجه الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية ومن آثارها في أمريكا اللاتينية.

ثانيا – الإطار الاقتصادي الكلي

٦ – تواصل تدهور معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٢، وللسنة الثانية على التوالي، وذلك استنادا إلى ما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في أمريكا الوسطى ١,٩ في المائة، بعد أن بلغ ١,٥ في المائة في السنة السابقة و ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. وبناء على ذلك، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٦ في المائة. والبلدان الوحيدان اللذان لم يتأثرا بهذا الاتجاه هما السلفادور وكوستاريكا، اللذان نما فيهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٤ في المائة، بينما تراوح انخفاضه في بقية البلدان بين – ٠,٦ في المائة في غواتيمالا و – ٢,١ في المائة في نيكاراغوا.

٧ – ومن العوامل الأساسية في هذه النكسات انخفاض قيمة الصادرات، التي انخفضت للسنة الثانية على التوالي في غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما، لا سيما بسبب انخفاض الصادرات من البن (– ٨,٧ في المائة)، والموز (– ٣,٤ في المائة) والسكر (– ١٣,٢ في المائة). وشهدت جميع البلدان تدهورا في معدلات التبادل التجاري، نشأ في معظمه عن انخفاض أسعار البن، غير أن السلفادور وكوستاريكا عوضا عن ذلك بالزيادة في حجم الصادرات. وعلى الرغم من انخفاض أسعار البن وارتفاع تكاليف النفط، يمكن مع ذلك وصف الظروف الاقتصادية الكلية في أمريكا الوسطى بأنها مستقرة، مع انخفاض معدلات التضخم، دون أن تطرأ تغييرات على أسعار الصرف، وتقلص طفيف في الفجوة الضريبية مع عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مماثل للعجز في السنة السابقة.

٨ - لذلك فإن السياسة الاقتصادية الكلية كانت سياسة تقييدية، مما أدى إلى انخفاض في الطلب الداخلي، كما ظهر ذلك في انخفاض طفيف في معدلات التضخم، التي انخفضت من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٢. وأبرمت ثلاثة بلدان (غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا) اتفاقات مع صندوق النقد الدولي. وباستثناء كوستاريكا، كانت الاختلالات المالية أقل مما كانت عليه في السنة الماضية، غير أن السياسة النقدية كانت تقييدية جدا لأنها تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف، وتفادي وقوع اختلالات خارجية كبيرة. ونظرا للحالة الهشة في القطاع المالي في بعض الاقتصادات (غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا) وارتفاع الطلب على الأطر التنظيمية، اضطرت المصارف إلى توخي نهج أكثر احترازا في منح الائتمانات الجديدة. وفي الوقت نفسه قيدت توقعات النمو غير المؤاتية الطلب على القروض. وظل مستوى القروض منخفضا على الرغم من أن أسعار الفائدة الحقيقية انخفضت عموما، تمشيا وحالة الكساد السائد.

٩ - ومما يفسر انخفاض معدل النمو الاقتصادي في أمريكا الوسطى اتباع سياسات تقييدية في مجال الاقتصاد الكلي واقتران تلك السياسات بركود في حركة الصادرات. وكان لتباطؤ النمو بدوره صدى سلبي في سوق العمل. فقد ارتفعت معدلات البطالة الكاملة والجزئية في جميع البلدان تقريبا، ويُعزى هذا أساسا إلى الاتجاه السائد في مجال الصادرات، ولا سيما البن. وباستثناء بنما، شهدت البلدان الأخرى ارتفاعا في الحد الأدنى للأجور. وارتفعت بالمثل الرواتب في القطاع العام في بعض البلدان (مثل كوستاريكا ونيكاراغوا)، وإن كانت المعلومات المتاحة عن الرواتب تشير إلى تراجع في متوسط قيمتها الحقيقية.

١٠ - ومما زاد من صعوبة الوضع الذي عانى منه قطاع البن في المنطقة تباطؤ الانتعاش في الأسعار الدولية للبن والتأخر العام في تنفيذ برامج الدعم، حيث ارتفعت البطالة في ذلك القطاع إلى معدلات خطيرة، وانكمشت الرواتب وواصلت إيرادات الصادرات ترديها. وتفاقمت حالة الطوارئ لكون معظم منتجي البن من صغار الملاك، ولأنهم يعيشون في مناطق ريفية نائية ويعتمدون إلى حد بعيد على محصولهم وعلى الإيراد الذي يحصلون عليه من عملهم الموسمي في جمع حبوب البن. وساهمت تلك الأزمة في تدهور النشاط الاقتصادي في القطاع الريفي، وزادت من كثافة الهجرة إلى المناطق الحضرية وفاقمت من التوتر الاجتماعي في بعض المناطق. وانعكست آثارها أيضا في دائرة الاقتصاد الكلي في شكل تضاؤل حصيلة الضرائب وفقدان إيرادات الصادرات، مما كان له وقعه على الحسابات التجارية في ميزان المدفوعات، ومما زاد من الحاجة العامة إلى التمويل الخارجي. وكان من شأن الديون المتكبدة في قطاع البن وتراخي نشاط الائتمان في بعض البلدان إضعاف القطاع المالي، مما حد من النشاط المصرفي ومن تمويل القطاعات الأخرى.

١١ - وفي عام ٢٠٠٢، وصلت نسبة العجز في الحسابات الجارية في المنطقة إلى ٤,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وباستثناء هندوراس ونيكاراغوا، ارتفع معدل العجز التجاري ارتفاعا هائلا في السلع والخدمات في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. وانخفضت تدفقات رؤوس الأموال النقدية المستقلة بنسبة تقرب من ٣,٨ في المائة من جراء العمليات المصرفية التي قام بها المركز المصرفي الدولي في بنما والركود الهائل الذي شهده اثنان من بلدان أمريكا الوسطى الخمسة (غواتيمالا ونيكاراغوا). وانخفض إيراد الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعد أهم عنصر من عناصر الإيرادات، بنسبة ٢٥ في المائة. وتُعزى انتكاسة الاستثمار الأجنبي المباشر في أساسها إلى بعض الاتجاهات الاقتصادية، من قبيل ضعف معدل الانتعاش في الاقتصاد الدولي ومناخ عدم الثقة المصاحب للانتخابات الجاري التحضير لها في بعض بلدان المنطقة أو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكائنة في بعضها الآخر. ولم تكن التدفقات المنخفضة لرؤوس الأموال الرسمية والخاصة كافية لتمويل العجز في الحسابات الجارية، ومن ثم، فقدت المنطقة جانبا صغيرا من الاحتياطيات الدولية.

١٢ - ومن الملامح المميزة لعام ٢٠٠٢ الإعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التفاوض حول إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع بلدان أمريكا الوسطى كمجموعة. وفي الوقت الراهن، يحظى دخول صادرات أمريكا الوسطى إلى السوق بميزات منحتها الولايات المتحدة من جانب واحد. وتنشد بلدان المنطقة، مع بدء سريان الاتفاق المزمع في عام ٢٠٠٤، استقرار ودوام تلك الميزات وكذلك زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الولايات المتحدة ومن دول العالم الأخرى - على السواء.

ثالثا - أنشطة التعاون

١٣ - جرى استعراض البرامج الوطنية لوكالات الأمم المتحدة والبرنامج دون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق الحوار، والاتفاقات المبرمة إبان اجتماعي الفريقين الاستشاريين الإقليميين التي شارك في استضافتهما مصرف التنمية للبلدان الأمريكية مع حكومتي السويد وإسبانيا في استكهولم في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ وفي مدريد في ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠٠١.

١٤ - وأعرب إعلان استكهولم[1] عن الالتزام المشترك بالحد من الضعف الاجتماعي والبيئي لشعوب المنطقة كهدف أساسي؛ وإعمار أمريكا الوسطى وتغييرها على أساس التركيز المتكامل على الشفافية وأسس الحكم؛ وتوطيد الديمقراطية ودعائم الحكم الرشيد، وتعزيز عملية التحرر من المركزية بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المدني؛ وتعزيز حقوق الإنسان كهدف دائم، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل

والجماعات العرقية. وجرى التعهد أيضا بالتزامات بشأن تنسيق أنشطة المانحين وتجديد المساعي الرامية إلى الحد من الديون الخارجية لبلدان المنطقة.

١٥ - وحدد الفريق الاستشاري الإقليمي المعني بتعزيز التكامل والتعاون في أمريكا الوسطى، إبان اجتماعه المعقود في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠١، أربعة أهداف إقليمية أساسية هي: (أ) الحد من جوانب الضعف الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛ و (ب) تحويل القطاعات المنتجة؛ و (ج) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ و (د) توسيع دائرة مشاركة المجتمع المدني في التنمية. وفي هذا الاجتماع، عرض الأمين العام لنظام التكامل في أمريكا الوسطى الاستراتيجية الإقليمية المعنونة ''تحويل وتحديث أمريكا الوسطى في القرن الحادي والعشرين''.

رابعا - السلام والحكم الديمقراطي

ألف - دعم العمل على بناء توافق الآراء

١٦ - واصلت منظومة الأمم المتحدة العمل في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا على نشر السلام وبناء توافق في الآراء حول الإصلاحات الصعبة اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع في أمريكا الوسطى. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور محوري في تعبئة الموارد الخارجية والداخلية من أجل السلام وفي تنسيق المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل عمليات السلام. وعلاوة على ذلك، عمل البرنامج، جنبا إلى جنب مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، على صياغة مواقف مشتركة بشأن المسائل الأساسية المتصلة بعمليات السلام. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنشطة مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وإعمال حقوق المرأة وحقوق الإنسان وتعزيز التنمية البشرية.

١٧ - وبفضل التقدم المحرز في إبرام اتفاقات السلام في السلفادور، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بإنهاء أنشطة التحقق التي كانت الأمم المتحدة تضطلع بها. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بدعم برنامج شامل لنشر ثقافة السلام ورصد حيازة الأسلحة الصغيرة واستعمالها من أجل التصدي للتحدي الهائل المتمثل في ارتفاع معدلات الجريمة والعنف.

١٨ - وتنهض الأمم المتحدة في غواتيمالا بأعمال بالغة التنوع في إطار سعيها لإنجاز الولاية المنوطة بها لبناء السلام. فالتحقق من الوفاء بالاتفاقات موكول إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، بينما تساهم الوكالات والصناديق والبرامج ككل في بناء السلام عن طريق

دعم التنمية. وتتجلى ثمار السلام في التقرير المرحلي للأهداف الإنمائية للألفية الذي أوضح جوانب التقدم المحرز في العمل على تحقيق بضعة أهداف منها ما يلي: أدت اتفاقات السلام إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي وإلى إصلاحات زادت من فرص الاستفادة من التعليم والرعاية الصحية. ومن جوانب التقدم الأخرى التقارير الوطنية الخمسة عن التنمية البشرية التي ساهمت بمساهمة قيمة في صياغة السياسات العامة إذ تم إعدادها باستخدام أساليب قائمة على المشاركة، كما أنها حددت بدقة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد.

١٩ - وسعيا إلى تعزيز ثقافة السلام والتغلب على المستويات الخطيرة من المواجهة والاستقطاب، اتفقت منظومة الأمم المتحدة مع منظمة الدول الأمريكية على تيسير عقد ستة اجتماعات للمائدة المستديرة في عام ٢٠٠٣ للتباحث حول الأمور المتصلة بالسلام التي ما زالت أبعد ما يكون عن الحل، وهي: نشر ثقافة السلام والمصالحة؛ وهوية الشعوب الأصلية وحقوقها؛ وحقوق الإنسان والعدالة والأمن العام؛ وسياسات الدفاع الجديدة؛ والتنمية الريفية؛ والتنمية الاقتصادية. وتشارك الوكالات المختلفة، في إطار ولاية كل منها، في إصلاح التعليم ونظام الرعاية الصحية، ووضع برامج رائدة لتسجيل الأراضي، وتعزيز الشرطة المدنية الوطنية، والمساعدة في صياغة عدد كبير من القوانين لتحديث الدولة.

٢٠ - ويؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غواتيمالا دور الأمانة لفريق الحوار المؤلف من الجهات المانحة الرئيسية، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، البالغ عددها ١٢ جهة، والمؤسسات المالية الدولية وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ويضطلع الفريق بأعمال هامة في مجال التنسيق السياسي ويقيم حوارا وثيقا مع أعلى مراتب السلطات والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ودوائر الأعمال في البلد.

٢١ - وفي نيكاراغوا، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة، بدعم من إدارة الشؤون السياسية، في تحليل وإعداد مقترحات لإدخال إصلاحات كبرى على النظامين القضائي والانتخابي في إطار جهود حكومة بولانيوس الرامية إلى مكافحة الفساد وتوطيد المؤسسات الديمقراطية.

٢٢ - وفي هندوراس، حددت منظومة الأمم المتحدة لأغراض تحقيق اللامركزية مناطق جغرافية لاختيار أنشطة تنفذ فيها في إطار مشترك. كما قُدمت مساعدات متضافرة من أجل تعزيز النظام الإحصائي الوطني. وشكلت لجنة وطنية في عام ٢٠٠٢ في إطار منبر تعزيز الديمقراطية من أجل رصد مدى الوفاء بالاتفاقات الوطنية التي وقعتها الأحزاب السياسية في عام ٢٠٠١. وعُقدت سلسلة من جلسات الحوار الديمقراطي الرفيعة المستوى شاركت فيها الحكومة والمجتمع المدني والجهات المانحة الدولية. وبدأ في عام ٢٠٠٢ برنامج يرمي إلى إضفاء

الطابع المؤسسي على الأحزاب السياسية في هندوراس شارك فيه قادة ونواب وشباب، وشمل برامج للتدريب على ممارسة العمل الديمقراطي والإنمائي من أجل الصحفيين.

٢٣ - وفي بنما، تشكل فريق كبير، بمبادرة من المواطنين، من أجل متابعة العمل على تحقيق الرؤية الوطنية لعام ٢٠٢٠ التي تم إرساؤها بتوافق الآراء في عام ١٩٩٧، وذلك في إطار جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واجتمع شمل أكثر من عشرين من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية في إطار ما عرف باسم منبر بنما لعام ٢٠٢٠، وقدم هذا المنبر تبرعات مالية في عام ٢٠٠٢ للعمل على تحقيق ما يلي: (أ) وضع دستور جديد؛ و (ب) التأليف بين المساهمات المختلفة من أجل وضع خطة وطنية للتراهة؛ و (ج) تحديد أسس مرجعية لقياس التقدم المحرز في تحقيق الرؤية الوطنية. كما أبرمت بنما عدة اتفاقات هامة في مجال التعليم في ظل الحوار الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطلب من الحكومة من أجل التحويل المتكامل لنظام التعليم الوطني. وأثمرت عشرة أشهر من الحوار المكثف الذي شاركت فيه الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأحزاب السياسية إصلاحات في ميادين رئيسية من قبيل لا مركزية التعليم والتمويل والتدريب وتقييم التنفيذ ووضع المناهج الدراسية. كما أقر المجلس التشريعي بالفعل قانونين متصلين بالاتفاقات الناشئة عن الحوار.

٢٤ - وفي كوستاريكا، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنظيم مناسبتين للتحاور حول السياسات يركزان على أصول الحكم الديمقراطي في عام ٢٠٠٢. وكان موضوع الحدث الأول التفاوض حول السياسات وبناء توافق الآراء في إطار الجمعية التشريعية، أما الثاني فكان منبرا للمواطنين حول الإصلاح القضائي، وقد شاركت نقابة المحامين في رعايته.

باء - تعزيز المؤسسات الديمقراطية

٢٥ - وفي هندوراس، عمل البرنامج الإنمائي أيضا على تعزيز المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطي التي تشمل الشفافية والفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وترسيخ النظم الإدارية، وتطبيق اللامركزية، وإتاحة الفرص للمشاركة الشعبية. وقد قدم على وجه التحديد الدعم لإصلاح المؤسسات الرئيسية التي تساهم في تعزيز الديمقراطية من قبيل مجلس النواب، والمحكمة العليا، والمحكمة الانتخابية الوطنية، والأحزاب السياسية، والمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، والنيابة العامة، والقوات المسلحة. وقُدمت المساعدة لتحديث القوات المسلحة، وأجريت أول مراجعة دولية لحسابات معهد الضمان الاجتماعي العسكري وأُخضع المعهد والشركات المرتبطة به لعمليات الإصلاح المالي. وأفضت هذه الجهود إلى نشوء تقارب بين القوات المسلحة والمجتمع المدني بعد انفصام نتج عن انتهاكات

حقوق الإنسان في الماضي. وساعد البرنامج الإنمائي أيضا في إصدار القانون المتعلق بنظام الإحصاءات الوطنية والقانون الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي تشغيل المعهد الوطني للإحصاء والمعهد الوطني للمرأة.

٢٦ - وفي إطار مكافحة الفقر، وبعد تقديم الدعم اللازم لوضع استراتيجية وطنية للتنمية المحلية في السلفادور، ساهم البرنامج الإنمائي في إعداد برنامج التنمية المحلية التابع لصندوق الاستثمار الاجتماعي، وساعد أيضا في إعداد صكوك تتيح للبلديات فرصا أوسع للاستفادة من الموارد المحلية والقروض الدولية. وعلاوة على ذلك، أعيد تركيز شبكة التعاون للوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تركز على التنمية المحلية فصارت تسمى شبكة الوكالات المتعاونة من أجل التنمية المحلية. وساعد البرنامج الإنمائي أيضا في تخطيط وبرمجة الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية وتخطيط استخدام الأراضي في مقاطعات سونسوناتي وأوسولتان وتشالاتنانغو.

٢٧ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، عملت منظومة الأمم المتحدة بغواتيمالا، تحت قيادة المنسق المقيم ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على تعزيز مكتب وكيل شؤون حقوق الإنسان واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أعدت وزارة الداخلية، بمساعدة البرنامج الإنمائي، مشروع قانون متعلق بجهاز الاستخبارات المدنية. وساهم البرنامج الإنمائي، بمساعدة حكومة اليابان، في تعزيز مؤسسات مكتب المراقب العام، ومكتب أمين المظالم، ومكتب المدعي العام، والشرطة الوطنية والمحكمة العليا. وفي نيكاراغوا، يساعد البرنامج الإنمائي الحكومة على إعداد ''المبادئ التوجيهية الاستراتيجية المتعلقة بأمن المواطنين'' باعتبارها أداة رئيسية في السياسة التي تنتهجها الحكومة في هذا المجال والتي تيسر التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. وواصل البرنامج الإنمائي أيضا تقديم المساعدة للشرطة الوطنية لتنفيذ سياسة ''الشرطة والمجتمع وحقوق الإنسان''.

خامسا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الضعف الاجتماعي والقضاء على الفقر

٢٨ - في اجتماع فريق ستكهولم الاستشاري، اتفقت حكومات بلدان أمريكا الوسطى على أن الهدف الرئيسي لتعمير المنطقة وتحويلها يكمن في الحد من الضعف الاجتماعي والإيكولوجي. وقد أوضحت الكارثة الناجمة عن إعصار ميتش وما تركته من آثار بالغة على فقراء المنطقة أن الحد من ''الضعف'' يجب أن يستند إلى نهج متكامل ومتعدد الأبعاد يشمل تشكيلة واسعة من المسائل الإنمائية. ويعني ذلك الاهتمام بمسائل تخفيف وطأة الفقر،

والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والأخطار البيئية، فضلا عن عدم المساواة بسبب مستوى الدخل أو نوع الجنس أو الأصل الإثني.

٢٩ - وفي مجال التعاون الدولي، يمثل البرنامج الإنمائي في هندوراس المنظمات المتعددة الأطراف أمام المجلس الاستشاري المعني باستراتيجية الحد من الفقر وهو جهاز يفسح المجال لمشاركة الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. ويشارك البرنامج الإنمائي أيضا مشاركة نشطة في مجلس المانحين الذي يكفل متابعة الاستراتيجية. علاوة على ذلك، وفر منتدى تعزيز الديمقراطية إطارا للحوار والتعاون بشأن الحد من الفقر بمشاركة كاملة من المجتمع المدني. وقدم البرنامج الإنمائي أيضا المساعدة للأنشطة القطاعية الرامية إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية. و قدم، في إطار مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفقر، الدعم اللازم لتعزيز الصلة القائمة بين الحد من الفقر والتنمية المحلية من خلال إعداد خطط استراتيجية لتنمية المقاطعات تأخذ في الاعتبار أهداف الاستراتيجية وأهداف الألفية وغاياتها.

٣٠ - وفي غواتيمالا، قدمت منظومة الأمم المتحدة، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي، المساعدة التقنية اللازمة لإنجاز التعدادات الخاصة بالسكان والإسكان والزراعة. ومن جهة أخرى، عمل البرنامج الإنمائي، بالتشارك مع وزارة المالية العامة والبنك الدولي، على تعزيز النظام المتكامل للإدارة المالية الذي يعزز إدارة الموارد العامة وشفافيتها. وبالتشارك بين البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أجري تحليل للقيود الحالية التي تحد من نموذج التصدير الزراعي الذي تأثر على وجه الخصوص بأزمة البن وقدم اقتراح القطاعات الإنتاجية الجديدة المدرة للثروات وفرص العمل. علاوة على ذلك، قدم البرنامج الإنمائي، من خلال مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفقر، المساعدة التقنية للأمانة العامة للتخطيط فيما يتعلق باستراتيجية الحد من الفقر وبالمشاورات التي أجريت في هذا الشأن على مستوى المقاطعات والبلديات.

٣١ - وفي السلفادور، أنجزت في عام ٢٠٠٢ المرحلة التحضيرية للبرنامج التمكيني للمراهقات، بالتنسيق فيما بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز استراتيجية المساواة بين الجنسين. وفي نيكاراغوا يعكف البرنامج الإنمائي على إعداد مبادرة جديدة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لإنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار تهدف إلى جعل نيكاراغوا شريكا تجاريا مع جميع بلدان العالم ومركز اهتمام للشركات الدولية.

٣٢ - وفي كوستاريكا، تتصل المساهمة الأساسية للبرنامج الإنمائي في مجال التخفيف من وطأة الفقر باستخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة فعالية الاستثمار الاجتماعي. ومن بين الإنجازات الرئيسية دعم نظام المعلومات الموضوعي المتعلق بالسكان الذي يتيح تخصيص الموارد العامة على نحو فعال لأفقر الفئات السكانية.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك الدعم للدول الأعضاء في أمريكا الوسطى في شكل بحوث تطبيقية ومساعدة تقنية وتدريب في مجالات أسواق العالم والضعف الاقتصادي والاجتماعي في الشباب، والحوالات الأسرية، والصلة بين الجنسين، والمؤشرات الاجتماعية. وتم تشجيع المناقشة العامة ودراسة الصحة الإنجابية والأبوة المسؤولة في ستة بلدان من بلدان أمريكا الوسطى بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالاعتماد على موارد صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. ووفر المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك مساعدة تقنية وبحوثا تطبيقية بشأن آثار جولة أوروغواي على الزراعة، والاستدامة والتنمية الريفية، والهياكل الزراعية، والقطاع الزراعي، والرأسمال الاجتماعي الريفي، وآثار انخفاض أسعار البن، وقام بنشر إحصاءات زراعية سنوية.

باء - التنمية الزراعية

٣٤ - واصلت الوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية للتنمية الزراعية عملياتها خلال الفترة قيد الاستعراض، ويقوم البنك الدولي بتنفيذ هذا المشروع الذي يديره البرنامج الإنمائي ويموله البنك الدولي والصندوق الاستئماني لحكومة اليابان ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة ومنظمة الفاو وحكومتا النرويج والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى المساهمات العينية لحكومات أمريكا الوسطى. وفي اتصال مباشر مع وزارات الزراعة يواصل المشروع تقديم المساعدة في مجال وضع السياسات والبرامج المتعلقة بتحديث القطاع الزراعي مع التركيز على الحد من الفقر وعلى التنمية المستدامة.

٣٥ - وفي هندرواس، قدم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٢ الدعم لأمانة الزراعة وتربية المواشي من خلال عرض وإعداد استراتيجيات وأدوات للتنمية المحلية في المناطق الريفية بصورة أساسية، لا سيما في المناطق التي تسعى إلى تصحيح الاختلالات على مستوى الإيرادات ومعدلات النمو وإلى الحد من استخدام الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة وغير سليمة. علاوة على ذلك، سيعد البرنامج الإنمائي ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل

الاقتصادي مبادرات جديدة لتشجيع التنمية الريفية المستدامة التي تحظى بالأولوية لدى حكومة الجمهورية.

٣٦ - ولتعزيز التعاون في مجالي التنمية الزراعية والأمن الغذائي، فتحت الفاو مكتبا في غواتيمالا ووضعت برنامجا هاما لتنمية الموارد الحرجية. ومن جانبها، شجعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الإنتاج النظيف من أجل الحد من الآثار الناتجة عن مصادر التلوث المختلفة. وفي السلفادور، وبالتنسيق مع وزارة الزراعة وتربية المواشي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أعدت سلسلة جديدة من العمليات الهادفة إلى تحقيق التنمية الريفية في غربي البلد. وستقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتشارك مع البرنامج الإنمائي، الدعم لبرنامج تعزيز المؤسسات الذي وضعته الوزارة المذكورة.

جيم - الصحة والتغذية

٣٧ - تعمل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية على دعم أهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى في القطاع الصحي. فخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قدمت المنظمة الدعم في مجالات استراتيجية من قبيل الصحة والتنمية البشرية، والأنظمة والخدمات الصحية، وتعزيز الصحة وحمايتها، وحماية البيئة، ومكافحة الأمراض والوقاية منها. ومن جانبها، تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحسين الصحة في مجالات مثل صحة الأم والطفل، والمياه والمرافق الصحية، والأمن الغذائي والتغذية، والصحة الإنجابية.

٣٨ - وفي نيكاراغوا، نفذ مشروع الأنظمة الصحية المحلية المتكاملة في المناطق التي ينتشر فيها الفقر بنسب عالية أو التي يحتد فيها وذلك بدعم تقني وإداري من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبمساعدة مالية من حكومة السويد. واقترن هذا المشروع بالخطة المؤسسية لوزارة الصحة وبالاستراتيجية المعززة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر ومنح الأولوية لأشد البلديات ضعفا. واتخذت في إطاره تدابير للحد من وفيات الأمهات والأطفال ولرصد انتشار الملاريا وحمى الضنك واتخذت إجراءات شاملة في مجالات التخطيط الاستراتيجي ورصد حالة الأوبئة واتقاء الكوارث والتخفيف من آثارها والتحصين وتثقيف الموارد البشرية وتدريبها، مع التركيز على الأخطار ونوع الجنس.

٣٩ - وفي غواتيمالا، تتعاون منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي مع وزارة الصحة العامة من أجل إنجاز عدد من البرامج الممولة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي. وساعدت هاتان المنظمتان على رفع معدل التحصين

ليتجاوز ٩٥ في المائة إذ جرى تحصين ٠٠٠ ٦٠٠ فرد منذ عام ٢٠٠١. وفي ضوء عدم انتظام تساقطات الأمطار والآثار السلبية الناجمة عن أزمة البن التي حدّت من القدرة على شراء الأغذية، شرع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي في تنفيذ عدد من البرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والري. ووُضع مشروع طموح للتنمية الريفية يستهدف خمس مقاطعات في المرتفعات التي تأوي السكان الأصليين وتوجد بها أعلى معدلات الفقر وفي المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح. ومن جانبه، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة التقنية لإعداد القانون المتعلق بسياسة التنمية الاجتماعية الذي أتاح تحقيق نتائج هامة في مجالات التعليم والصحة مع التركيز بوجه خاص على المرأة والطفل.

٤٠ - وفي السلفادور، وجهت المساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٢ لتحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال المساعدة على وضع وتنفيذ السياسات القطاعية والمعايير المتصلة بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية ومن خلال توفير التدريب من أجل تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية والجنسية.

٤١ - وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا، مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونيسيف والوكالة الألمانية للتعاون التقني ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وغيرها من الجهات المانحة، في الجهود المشتركة بين الوكالات الهادفة إلى صياغة الدراسة الاستقصائية المتعلقة بصحة الأسرة لعام ٢٠٠٣.

٤٢ - ومن بين المواضيع الهامة المشتركة بين الوكالات موضوع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويقوم برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في هذا الإطار بدور رئيسي في دعم الخطط الاستراتيجية الوطنية وتنسيق جهود الأمم المتحدة، والاتصال بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٤٣ - وساهمت منظومة الأمم المتحدة، في جميع بلدان برزخ أمريكا الوسطى، في تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تقديم مقترحات إلى الصندوق العالمي للمساعدة في تنسيق عمليات الحوار مع المجتمع المدني للتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني، وعملت في الوقت ذاته على توفير المساعدة التقنية اللازمة.

٤٤ - وعملت منظومة الأمم المتحدة أيضا على تعزيز الأمن الغذائي. ففي نيكاراغوا، يواصل معهد التغذية في أمريكا الوسطى وبنما ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد المحلي ويتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة) على مواجهة

الحالة الطارئة الناتجة عن أزمة البن في المناطق التي ينمو فيها. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الدعم الذي تلقته نيكاراغوا لتوفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق القريبة من الحدود مع هندوراس وكوستاريكا (القرار الحادي عشر الصادر عن قطاع الصحة لأمريكا الوسطى). ويقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لتلاميذ المدارس وللفئات الضعيفة، ولا سيما الحوامل في المناطق الريفية. وفي هندوراس، يشارك برنامج الأغذية العالمي بشكل مباشر في البرنامج الوطني للتغذية والأمن الغذائي وتشارك الفاو في برامج تهدف بوجه عام إلى تحسين الزراعة لمحاولة الحد من الجوع. وفي مجال الهجرة، الذي يشمل ظاهرة المشردين نتيجة للكوارث الطبيعية وللظروف الاجتماعية – الاقتصادية غير المواتية، تتولى المنظمة الدولية للهجرة تنفيذ مجموعة من المبادرات في هندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا وكوستاريكا بهدف كفالة الادماج الاقتصادي والاجتماعي للسكان المهاجرين.

دال – المالية العامة والنمو الاقتصادي

٤٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى فيما يتعلق ببحث النمو الاقتصادي، والسياسات العامة والتنمية، من خلال إصدار تقارير سنوية عن الحالة الاقتصادية الراهنة في كل بلد وفي كل منطقة دون إقليمية، والقطاع الإنتاجي، والتكامل التجاري والإقليمي، ونشر الاحصاءات المتعلقة بالإنتاج والزراعة والتجارة والطاقة، وإجراء الدراسات عن التكامل الاقتصادي، واتفاقات التجارة الحرة، والاستثمار الأجنبي، والتنافس والسياسات التنظيمية، والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والروابط في المجال السياحي. وأجرى أيضا بحوثا وبرامج تدريبية في مجالات البيع بالجملة وأسواق الكهرباء الإقليمية، وضبط توزيع الطاقة الكهربائية الخاصة وإدماج في سوق المحروقات. وقد أُجري البحث بشأن هذا الموضوع الأخير بدعم مالي من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٤٦ – وقدمت اللجنة أيضا مساعدة تقنية للفريق الاستشاري للاقتصادات الصغيرة في منطقة التجارة الحرة للأمريكتين من خلال اللجنة الثلاثية المشكلة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، لا سيما لوضع برنامج للتعاون على مستوى نصف الكرة الأرضية. وقدم المكتب أيضا المساعدة التقنية لبلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق باتفاق التجارة الحرة المبرم بين أمريكا الوسطى والولايات المتحدة.

هاء – البيئة والتنمية المستدامة

الحد من الضعف البيئي

٤٧ – خلال الفترة التي يشملها الاستعراض، نسقت منظومة الأمم المتحدة مع حكومات أمريكا الوسطى والمؤسسات الإقليمية لإنشاء آليات لمنع الكوارث وتخفيف آثارها، على كل من المستويين الوطني والإقليمي. وتعمل أفرقة الأمم المتحدة لإدارة الكوارث على تحسين التنسيق العام، وعلى إدراج أحكام من أجل التخطيط والتقييم وتحديد الأهداف والتنفيذ على نحو طارئ سابق للكوارث، وإدارة عمليات النقل والإمداد، والتمويل، والإبلاغ، وتبادل المعلومات. وفي بنما، أحرز بعض التقدم في عام ٢٠٠٢ في عملية إنشاء مجلسين وطنيين في إطار البرنامج الإقليمي لإدارة المخاطر في أمريكا الوسطى الذي ينفذه المركز الإقليمي لتنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى.

٤٨ – وفي السلفادور، قدم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٢ المساعدة التقنية اللازمة لوضع خطة للتنمية المؤسسية والشروع في إجراء مشاورات بشأن الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر. وعمل أيضا على إقامة شراكات مع مؤسسات التنمية المحلية وعلى تنظيم برنامج تدريبي على إدارة المخاطر لفائدة القادة المجتمعيين والموظفين العامين المحليين ومديري المنظمات غير الحكومية. وفي إطار الدعم المتواصل الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لوزارة الزراعة وتربية المواشي لإعادة بناء المناطق الريفية التي دمرتها الزلازل في عام ٢٠٠١، ساهم البرنامج في إعادة بناء بنية أساسية لمراقبة الفيضانات فضلا عن بنية أساسية إنتاجية صغيرة.

٤٩ – وفي نيكاراغوا، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تعزيز النظام الوطني المعني بالوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها وتقديم الإغاثة لدى حدوثها، وذلك عبر تدريب الموارد البشرية وتنفيذ عملية تبدأ بتنظيم لجان للوقاية من الكوارث على صعيد المقاطعات وتوعيتها وتمضي لتشمل إدراج عوامل تتعلق بإدارة المخاطر في التخطيط المحلي. كما استحدثت منظومة الأمم المتحدة مشاريع مختلفة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وذلك لمواجهة نتائج حالات الجفاف والفيضانات المتكررة التي تشهدها شينانديغا ومناغوا ومنطقة شمال المحيط الأطلسي المستقلة، ولمعالجة الأزمة التي يعاني منها قطاع البن في شمال البلاد. وقدمت جهات مانحة مختلفة مثل إيطاليا والسويد والنمسا أموالا عاجلة عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وخلال عام ٢٠٠٢، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، على تشجيع إدخال تحسينات على الاتصالات والتنسيق بين الوكالات الحكومية ومع المجتمع المدني، وشرع في إجراء محادثات وإقامة شراكات من أجل إدراج عوامل إدارة المخاطر في السياسات الوطنية. ومنذ عام ٢٠٠٢ ومنظومة الأمم المتحدة منكبة، بالتنسيق مع مكتب

منع الأزمات والإنعاش، على إعداد خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات باعتماد منهجية قائمة على التشارك والتوافق في الآراء، تؤدي إلى رفع مستوى التنظيم والتنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في البلاد، وذلك نظرا لسيناريو التهديد القائم.

٥٠ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غواتيمالا، بدعم من مرفق البيئة العالمية، مساعدته إلى وزارة البيئة لوضع استراتيجيات بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وفي إطار الدعم الذي قدمه من أجل التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب وزارة البيئة بعرض البيان الوطني الأول المتعلق بتغير المناخ. ويجري العمل حاليا على تعزيز القدرة الوطنية وتطوير المؤسسات من أجل شراء ثاني أكسيد الكربون وبيعه. ويمول الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا قيد التنفيذ من أجل إنشاء هيئة وطنية للمياه وسن تشريعات تنظم هذه الموارد. وفي هندوراس، صب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه خلال عام ٢٠٠٢ على مجالي البيئة وإدارة المخاطر من أجل استحداث مبادرات استراتيجية للتعريف بالطاقة النظيفة وأثرها في قطاع الإنتاج وإدارة المخاطر. وأخيرا تم تبيان مجالين جديدين للعمل وهما. الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة النزاعات.

٥١ - وخلال عام ٢٠٠٢، نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعمه لتعزيز برنامج المنح الصغيرة، الذي به موَّل المبادرات المحلية الرامية إلى مكافحة الفقر وتشجيع السياحة المراعية للبيئية، وبالتالي بلوغ السكان الذين يعيشون ظروفا حرجة وخلق فرص للتنمية. كما أنجز مشروع الطاقة المتجددة الذي سيؤدي إلى تعميم الكهرباء على عموم كوستاريكا وذلك عبر استخدام مصادر فولطائية ضوئية ومصادر صغيرة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقوة المائية.

٥٢ - وعزز برنامج الأغذية العالمي التعاون بين عمليات تقديم المساعدة الإنسانية ومساعدات الإغاثة في حالات الكوارث في إطار إعادة الإعمار، والتي نُفذت بعد إعصار ميتش وغيره من الكوارث الطبيعية (من قبيل حالات الجفاف والزلازل) التي ضربت بلدان أمريكا الوسطى خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

٥٣ - وبدعم من حكومة هولندا، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودققت منهجية تقييم أثر الكوارث الطبيعية ونشرت دليلا بشأنها. واقترن ذلك ببرنامج تدريبي مخصص للمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية في أمريكا الوسطى. وإضافة إلى ذلك أجري تقييم لآثار الجفاف الذي أصاب برزخ أمريكا الوسطى في عام ٢٠٠١.

٥٤ - وفي إطار التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى والأهداف الإنمائية للألفية، عززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحوثها في مجال التنمية المستدامة حتى يدرج في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحليل للتكاليف الاقتصادية المترتبة على المشاكل الصحية ذات الصلة بتلوث المياه والسلع والخدمات البيئية، ولإدماج الإدارة البيئية في صلب صناعة الألبسة والسياحة البيئية. وبدعم من حكومة ألمانيا، أجريت بحوث وقدمت مساعدات في مجال المعايير البيئية ومعايير السلامة المتبعة لتوفير الغاز السائل وفي مجال استخدام الهيدروكربونيات استخداما رشيدا ومجال حماية البيئة، بما في ذلك التخلص من نفايات زيوت التشحيم.

٥٥ - وتتسم منطقة أمريكا الوسطى بتواتر وقوع الكوارث والزلازل المرتبطة بالمناخ وثورات البراكين والحروب الأهلية التي تؤثر مباشرة على أشد السكان فقرا في المناطق الريفية. والطابع المتكرر لهذه الأحداث يجعل من الصعب على البلدان وسكانها التعافي من آثار حدث ما قبل التعرض لحدث آخر. ومن الأهداف الرئيسية للبرامج القطرية والمشاريع الإنمائية، تمكين الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق المعرضة للكوارث من الاستثمار في الأنشطة الإنمائية التي ترمي إلى الحد من التأثر الشديد بحالات الجفاف والفيضانات وإزالة الغابات المتكررة عبر اعتماد ممارسات في مزارعها تحفظ التربة والمياه، والاستثمار في التدريب في مجال المبادرات المجتمعية من أجل التأهب للكوارث وتخفيف آثارها، وتعزيز قدرة الاستجابة في حالات الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي عن طريق رفع مستوى مشاركة المجتمعات المحلية وغيرها من الجهات المعنية.

الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى وصندوق أمريكا الوسطى للتنمية المستدامة

٥٦ - إن الهدف من المبادرة المتعلقة بالممر البيولوجي لأمريكا الوسطى، التي يجري إنجازها منذ ثلاث سنوات، هو إنشاء شبكة من الممرات لحماية التنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغير المناخ، وتعزيز تنمية مستدامة طويلة الأمد للمجتمعات المحلية التي تعيش في شبكة الممر وحوله. ووضعت برامج وطنية للممرات البيولوجية في ثمانية بلدان في المنطقة دون الإقليمية. ففي السلفادور على سبيل المثال، وبغية الاستجابة للاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة الفنية إلى وزارة البيئة من أجل بناء القدرات على المشاركة في برنامج توفير الموارد الجينية العالمية. وفي إطار مبادرة مشتركة بدأ البرنامج الإنمائي أيضا في حوار بشأن المياه وإدارة الشؤون العامة وذلك بالتعاون مع الشراكة العالمية للمياه.

٥٧ - وللممر البيولوجي لأمريكا الوسطى حاليا قدرة أفضل على الإدارة وقد دخل في مجموعة من الشراكات والاتفاقيات وغيرها من الترتيبات في مجالي التعاون والمشاركة في التمويل وذلك مع مشاريع ووكالات ومؤسسات رئيسية في جميع البلدان، وهو يعمل حاليا على إقامة شبكة من الشراكات الخاصة به على المستوى الإقليمي. وقد تأت إقامة حوار ثنائي وثلاثي على الصعيد الوطني بغية معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالمناطق المحمية الواقعة على الحدود، وذلك من خلال تشجيع عدة أنشطة مشتركة في مجالي التخطيط والإدارة. وإضافة إلى ذلك، تم جمع ونشر معلومات عن التجارب الناجحة التي أجريت في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في المنطقة بمجملها، فضلا عن مواضيع التقييم الاقتصادي ودفع تكاليف السلع والخدمات البيئية والنظم والممارسات التي تراعي البيئة. وأخيرا تم نشر مواد إعلامية وتقنية من أجل تعزيز الفهم الشامل للمبادرة المتعلقة بالممر ودعمها.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٨ - انخفض مستوى التعاون المجاني الذي يقدم في الإطارين الإقليمي والوطني في أمريكا الوسطى انخفاضا كبيرا على مدى العامين الماضيين. واستهدفت البلدان المانحة بعملها الصعيد الوطني، إذ ركزت على بعض المواضيع التي تهم المنطقة ككل والتي شملت السعي إلى التوصل إلى توافق الآراء وإقامة حوار بغية تعزيز ثقافة السلام والحكم الديمقراطي والحد من جوانب الضعف الاجتماعي والبيئي والقضاء على الفقر. وبغية تحقيق أولوياتها الاستثمارية، اضطرت بلدان أمريكا الوسطى إلى رفع مستويات ديونها وعلاوة على ذلك، ونتيجة للكوارث الطبيعية وأزمة البن التي أصابت المنطقة في السنوات الأخيرة، انخفضت الموارد المحلية إلى حد كبير. وحدث كل ذلك في مناخ دولي تنافسي تشهد في ظله اقتصادات أمريكا الوسطى، منفردة ومجتمعة، عملية إعادة هيكلة اقتصاداتها بغية إدماجها في الاقتصاد العالمي إدماجا ملائما.

باء - التوصيات

٥٩ - إن المجتمع الدولي مدعو بإلحاح إلى تقديم دعم بشروط ميسرة من أجل إعادة إدماج أمريكا الوسطى في الاقتصاد العالمي، وتحقيق تكاملها السياسي والاقتصادي. وأمريكا الوسطى بحاجة إلى مواصلة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجالين ذوي أولوية وهما: تعزيز الديمقراطية ومؤسساتها ودعم الحوار وعملية التشاور؛ والتغلب على الفقر في المنطقة برمتها. ويلزم بصفة خاصة دعم تطبيق اتفاقات السلام في غواتيمالا دعما قويا ورصده،

والتوطيد التام للعملية السلمية في أمريكا الوسطى. وثمة مجالات أخرى ذات أولوية تقتضي تعاونا ومساعدة دوليين في المنطقة ككل وهي الأمن الغذائي والرعاية الصحية وتعزيز التنمية المستدامة والبيئة.

حاشية

الرجاء زيارة الموقع www.iadb.org.